

توصيات الندوة الوطنية إهمال الفروع للأصول: دراسة فقهية. قانونية. اجتماعية.

في يوم الأحد 5 شعبان 1444هـ/ 26 فيفري 2023 انعقدت بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية علمية ندوة وطنية، بعنوان : إهمال الفروع للأصول: دراسة فقهية. قانونية. اجتماعية، من تنظيم كلية الشريعة والاقتصاد، بمشاركة مجلس قضاء قسنطينة، ومديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية قسنطينة، وبرعاية مخبري البحث في الدراسات الشرعية والبحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

وقد تولى تنظيم هذه الندوة مجموعة من الأساتذة من خارج الجامعة الإسلامية: جامعة يوسف بن خدة (الجزائر (1)، وجامعة الحاج لخضر باتنة (1)، وجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، وجامعة الحاج لخضر باتنة (1)، وجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، وجامعة الإخوة منتوري قسنطينة (1)، وممثل عن المجلس القضائي لولاية قسنطينة، وممثلتين عن مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية قسنطينة، إضافة إلى أساتذة جامعة الأمير عبد القادر بكلياتها المختلفة. وقد تناولت المداخلات المشاركة جوانب متعددة غطت محاور الندوة ، والتي خلص المشاركون بناء عليها إلى جملة من التوصيات:

تبنت الندوة شعارا مفاده :

حافظ على والديك وراحتهما، حتى تنعم بحياة أفضل، وتكون قدوة لأولادك .

وبناء عليه، خلصت إلى التوصيات الآتية:

- 1 تفعيل التعليم الديني في المنظومة التربوية بالجزائر بكل مراحلها.
- 2 . توجيه جهود الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لدعم الدراسات التربوية والتأصيل الشرعي لها، بهدف غرس البعد الروحي والقيمي للتربية.
3. العمل على تصحيح المفاهيم ورد الناس إلى القيم الإسلامية الصحيحة، في ترتيب العلاقة بين الفروع والأصول بتجديد وسائل الإعلام ومختلف الوسائط الاجتماعية ومؤسسات التضامن الاجتماعي.
4. - ضرورة تنمية الوازع الديني في الأجيال الصاعدة ، وتنشئتهم على القيم الدينية.

5. الدعوة إلى تشكيل هيئة استشارية من مختصين شرعيين وقانونيين، وعلماء اجتماع تعنى بترشيد العلاقات الإنسانية عموماً والأسرية خصوصاً، على مستوى مديريات الشؤون الدينية والأوقاف والنشاط الاجتماعي والتضامن في مرافقة الأسر ودعمها للتكفل بكبار السن.

6. جعل الوضع بدور المسنين استثناء وليس أصلاً، ذلك أن من شأن إحداث المؤسسات الخاصة لاستقبال المسنين أن يشجع الفروع على عدم إبقاء الأصول في وسطهم العائلي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يشجع على الاستثمار (المالي) بإنشاء هذه المؤسسات التي لا تعتبر حلاً ينسجم والبيئة الثقافية للمجتمع الجزائري.

7. توظيف أموال الوقف في جانب منه بما يخدم فئة المسنين وكبار السن، والعمل على ترشيد العمل الجماعي المتخصص بإنشاء مؤسسات ترضى حقوق المسنين وتبقيهم في وسطهم الاجتماعي، مع ضرورة إنشاء طب متخصص في الشيخوخة، وإنشاء مراكز متخصصة عمومية وخاصة تقدم خدماتها في المؤسسة ذاتها وفي أماكن إقامة المسن، وتخفف عن الوسط الأسري وعن الأبوين المسنين العناية وتجنب إهمال للأصول.

8 - الرفع من قيمة المنح الممنوحة للمسنين، وللمتكفلين بهم بشكل يتماشى والمستوى المعيشي

9 . ضبط المنظومة القانونية المتعلقة بالأشخاص المسنين بالضوابط الشرعية والقيم الاجتماعية المستمدة من البيئة الثقافية للمجتمع الجزائري.

9. تعزيز دور الوساطة لعائلية والاجتماعية كآلية بديلة قبل اللجوء إلى القضاء، خصوصاً في حالات الإساءة للوالدين المسنين.

10. على المشرع الجزائري إبراز الجرائم الماسة بالأصول من قبل الفروع في فصل خاص، وتشديد عقوبتها مع ضرورة إنشاء آليات إجرائية تسمح بسهولة التبليغ، خاصة في ظل التطور التقني، كاللجوء إلى الشكاوى الإلكترونية .

11 - الرفع من قيمة المنح الممنوحة للمسنين، وللمتكفلين بهم بشكل يتماشى والمستوى المعيشي.

12 . اقتراح ملتقى دولي حول " الأسرة بين القيم الإسلامية" وإكراهات الواقع ."